الهدايه والقاسميه والعمادية وجامع الفصولين والخراج لابي يوسف
واوقاف الخصاف والاسعاف والحاوي القدسي والتتمه والمحيط
الرضوي والدخيرة وشرح منظومة النسفي وشرح منظومة
ابن وهبان له ولابن الشحنه والصيرفيه وخزانة الفتاوي وبعض
خزانة الاكمل وبعض السراجية والتاتارخانية والتجنيس وخزانة
الفقه وحيرة الفقها ومناقب الكردري وطبقات عبد القادر
الفن الاول في القواعد الكليه القول الاول لا ثواب الا بالنية صرح به
المشايخ في مواضع في الفقه اولها في الوضوء سواء قلنا انها شرط في
الصحة كما في الصلوة والزكوة والصوم والحج او لا كما في الوضوء والغسل
وعلى هذا قرروا حديث انما الاعمال بالنية انه من باب المقتضى اذ لا
يصح بدون تقدير لكثرة وجود الاعمال بدونها فقدروا مضافا
اي حكم الاعمال وهو نوعان اخروي وهو الثواب واستحقاق العقاب
ودنيوي وهو الصحة والفساد وقد اريد الاخروي بالاجماع
للاجماع على انه لا ثواب ولا عقاب الا بالنية فانتفى الاخر ان يكون
مرادا اما لانه مشترك ولا عموم له او لاندفاع الضرورة به
من صحة الكلام به فلا حاجه الى الاخر والثاني اوجه لان الاول
لا يتأتى له الخصم لانه قائل بعموم المشترك فحينئذ لا يدل على
اشتراطها في الوسايل للصحه ولا على المقاصد ايضا في بعض الكتب
ان الوضوء الذي لم ينو بما موربه ولكنه مفتاح للصلوة
وانما اشترطت في العبادات بالاجماع او بآية وما امروا الا ليعبدوا
الله مخلصين له الدين والاول اوجه لان العبادة فيها بمعنى التوجه
بقرينة

بقرينة عطف الصلوة والزكوة فلا تشترط في الوضوء والغسل ومسح
الخفين وازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن والمكان والاواني
للصحة واما اشتراطها في التيمم فللاية التي فيه على العقد
واما غسل الميت فقالوا لا تشترط لصحة الصلوة عليه وتحصيل
طهارته وانما هي شرط لاسقاط الفرض عن ذمة المكلفين وتقع
عليه ان الفريق يغسل ثلاثا في قول ابي يوسف وفي رواية عن محمد
انه ان نوى عند الاخراج من الماء يغسل مرتين وان لم ينو فثلاثا وعند
يغسل مرة واحدة كما في فتح القدير واما في العبادات كلها فهي شرط
صحتها الا الاسلام فانه يصح بدونها بدليل قولهم ان اسلام
المكره صحيح ولا يكون مسلما بمجرد الاسلام بخلاف الكفر كما سنبينه
في بحث التروك واما الكفر فيشترط له النية لقولهم ان كفر
المكره غير صحيح واما قولهم انه اذا تكلم بكلمة الكفر هازلا يكفر انما
هو باعتبار ان عينه كفر كما علم في الاصول من بحث الهزل فلا تصح
صلاة مطلقا ولو صلاة جنازة الا بقافرضا او واجبة او سنة
ونفلا واذا نوى قطعها لا يخرج عنها الا بمناف ولو نوى الانتقال
عنها الى غير ما فان كانت الثانية غير الاولى وشرع بالتكبير صار مستقلا
والا فلا ولا يصح اقتداء امام الابنية ونصح الامامة بدون نيتها
خلافا للكرخي وابي حفص الكبير كما في البناية الا اذا صلى خلفه
نساء فان اقتداءهن به بلا نية للامامة غير صحيح واستثنى
بعضهم الجمعة والعيدين ولو حلف ان لا يؤم احدا فاقتدى به
انسان صح الاقتداء وهل يحنث قال في الخانية قضاء لا ديانة والاداء